التحول الديمقراطي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ م.وتأثيره في تشكيل الرأي العام

م.م اثير فاخر حيال

محاضر في كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة

ather.father2016@gmail.com

الملخص:

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ انفتاحا ديمقراطياً ، ومن ثم تطور لوضع اسس العملية السياسية الجديدة تمثل ذلك بوضع دستور دائم، الذي أكد على حرية الرأي والتعبير ، فضلا عن ان وسائل التعبير عن الراي اصبحت متعددة، تمثلت بتعدد حزبي ، بعد تجربة طويلة من نظام الحزب الواحد، اذ ظهرت احزاب وجماعات سياسية وتنظيمات تابعة لها بمسميات مختلفة وتوجهات مختلفة ، تمحور اغلبها على اسس مذهبية وطائفية وقومية، فضلاً عن افتقار الاحزاب السياسية الى برامج سياسية حقيقية وزرعها للطائفية السياسية والمحاصصة ادى بالنتيجة الى ضعف مفهوم المواطنة لصالح الولاءات الفرعية الاخرى . لكن امتلاك الاحزاب للسلطة اوسعيها لذلك جعلها تدرك اهمية الراي العام والسعي لكسبه او السيطرة عليه وتوجيهه وحتى صناعته ، في بعض الاحيان ، اضف الى ذلك ظهور وتعدد تنظيمات وتجمعات نقابية ومنظمات مجتمع مدني وغيرها، عملت على صياغة الرأي العام او التأثير به من خلال قضايا محددة . فضلاً عن ما شهدته من انطلاق مجموعة من القنوات الفضائية ، فضلا عن انتشار وسائل التواصل الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: (التحول الديمقراطي، التأثير، تشكيل الرأي العام).

The democratic transition in Iraq after 2003 and its impact on shaping public opinion

ATHEER FAKHIR HAYAL
Lecturer at Imam Al-Kadhim College of Islamic Sciences University

Abstract:

After 2003, Iraq witnessed a democratic openness, and then it developed to lay the foundations for the new political process, which was represented by the establishment of a permanent constitution, which emphasized freedom of opinion and expression, as well as that the means of expressing opinion became multiple, represented by a multi-party system, after a long experience of the one-party system. As parties, political groups, and affiliated organizations appeared with different names and different orientations, most of them centered on sectarian, sectarian and national foundations, in addition to the political parties' lack of real political programs and their implantation of political sectarianism and quotas that led to the weakness of the concept of citizenship in favor of other subsidiary loyalties. But the parties' possession of power and the widest of it, therefore, made them realize the importance of public opinion and seek to win or control it, direct it and even manufacture it, in some cases, adding to this the emergence and multiplicity of organizations, union gatherings, civil society organizations and others, which worked to formulate public opinion or influence it through specific issues. As well as what I witnessed from the launch of a group of satellite channels, as well as the spread of social media.

Keywords: (democratic transition, influence, shaping public opinion).

المقدمة :

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ انفتاحا ديمقراطياً ، ومن ثم تطور لوضع اسس العملية السياسية الجديدة تمثل ذلك بوضع دستور دائم، الذي أكد على حرية الرأي والتعبير ، فضلا عن ان وسائل التعبير عن الراي اصبحت متعددة، تمثلت بتعدد حزبي ، بعد تجربة طويلة من نظام الحزب الواحد، اذ ظهرت احزاب وجماعات سياسية وتنظيمات تابعة لها بمسميات مختلفة وتوجهات مختلفة ، تمحور اغلبها على اسس مذهبية

وطائفية وقومية، فضلاً عن افتقار الاحزاب السياسية الى برامج سياسية حقيقية وزرعها للطائفية السياسية والمحاصصة ادى بالنتيجة الى ضعف مفهوم المواطنة لصالح الولاءات الفرعية الاخرى . لكن امتلاك الاحزاب للسلطة اوسعيها لذلك جعلها تدرك اهمية الراي العام والسعي لكسبه او السيطرة عليه وتوجيهه وحتى صناعته ، في بعض الاحيان ، اضف الى ذلك ظهور وتعدد تنظيمات وتجمعات نقابية ومنظمات مجتمع مدني وغيرها، عملت على صياغة الرأي العام او التأثير به من خلال قضايا محددة . فضلاً عن ما شهدته من انطلاق مجموعة من القنوات الفضائية ، فضلا عن انتشار وسائل التواصل الاجتماعي .

أهمية البحث :

إن جدوى دراسة موضوع التحول الديمقراطي ودره في تشكيل الرأي العام في هذه المرحلة بالذات يكتسب اهمية خاصة ، وتفرضه اسباب وجيهة، ذلك في ضوء ما مره به العراق من تغيرات بنيوية على الصعيد الداخلي والتي تلقي بظلالها في المرحلة الحالية والمستقبلية.

اشكالية البحث:

بالرغم من التحول الذي حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والذي تمثل في اسقاط نظام دكتاتوري تسلطي وانشاء نظام سياسي ديمقراطي ووجود دستور دائم والذي نص على الحقوق والحريات للفرد العراقي فضلاً عن ممارسة العديد من الاليات الديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣، الا انه لم يستطع المجتمع العراقي من تشكيل رأي عام مؤثر في الحكومات المتعاقبة على حكم العراق بعد عام ٢٠٠٣.

فرضية البحث:

كلما أتسعت، مجالات إقرار، وكفالة، وضمان الحقوق والحريات المدنية والسياسية، للمجتمع العراقي، من قبل النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ ووفقاً للدستور العراقي الدائم و النافذ لعام ٢٠٠٥ ،كلما ازدادت الفرصة لتشكل رأي عام عراقي.

منهج البحث:

اعتمد الباحث، منهج التحليل النظمي .

هيكلية البحث:

تقسم البحث الى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول التحول السياسي اما المبحث الثاني التحولات الاجتماعية والاقتصادية والمبحث الثالث التحولات الثقافية والتكنولوجية.

المبحث الاول

التحولات السياسية وتأثيرها على تشكيل الرأي العام

لقد انخرط العراق في حركة التحول الديمقراطي بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ بفعل عامل خارجي وداخلي، فالعامل الخارجي كان اثر التدخل العسكري من الولايات المتحدة الامريكية بإسقاط النظام السابق وتأسيس نظام ديمقراطي . أما العامل الداخلي ، فيوجز بمجمل ما عاناه المجتمع العراقي من سنين طوال من الاضطهاد والقسر متمثلة بالطابع التسلطي للدولة من خلال اختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة

البيروقراطية الكاملة للدولة على الحياة الاقتصادية (الزبيدي، ٢٠٠٩، صفحة ١٠)، اذ كانت شرعية نظام الحكم تقوم على اساس استعمال العنف أو القوة العسكرية السافرة والارهاب أكثر من اعتمادها على الشرعية التقليدية ، وعدم وجود انتخابات لها معنى ، وعدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة عن الدولة كالأحزاب والنقابات والمنظمات المهنية , والوصول الى السلطة كان من طريق الانقلاب العسكري ، وان الدستور غير معمول فيه , كلها عوامل أضعفت شرعية النظام السياسي وكانت دافعاً فعالاً وعاملاً مساعداً لإشاعة ثقافة المشاركة واختيار سياسة التغيير الديمقراطي (علوان، ٢٠٠٨، الصفحات ٦٤-٨١).

اولا: النظام السياسي

ان لطبيعة النظام السياسي اهمية قصوى في تحديد مفهوم الرأي العام وتطوره ومواقفه، فنظام الحكم المطلق لا يسمح بظهور تيارات معارضة في الراي العام، وقد عبر ذلك (جوزيف ستلين) سنة ١٩٢٩ عندما اعلن "يجب ان يكون الراي العام لا اكثر من انعكاس لمبادئنا وآرائنا"، ففي البلدان التي يحكمها حزب واحد يسمح للآراء التي تختلف فقط داخل نطاق الحزب وهناك تحل وتسوى من دون ان تبرز بوضوح على مسرح الحياة اليومية، واذا كان الامر كذلك فأن غياب التعبير الحقيقي عن الراي العام في اطار الحكم المطلق، يولد ذلك الغياب الكثير من التناقضات في التركيبة المجتمعية، وتكون التركيبة المجتمعية حبلى بالرأي العام الكامن غير المعبر عنه، اما في نظام الحكم الديمقراطي، فالمفروض ان يجد الراي العام المناخ السليم لنموه وازدهاره، وازدياد فاعليته، فالديمقراطية تقتضي السماح بتعدد وتنوع واختلاف الآراء، بل ان اختلاف الآراء يعد سمة من ابرز سمات الديمقراطية (جاسم، ٢٠١٢، صفحة ١٤٣).

اما عملية التحول الديمقراطي فهو عبارة عن مجموعة من المراحل، التي تعاد النظر من خلالها في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي، والتي تبدأ بسقوط النظام الاستبدادي القديم وتغيره تدريجياً بنظام ديمقراطي يسود فيه مبدأ الحرية والتعددية السياسية وسيادة الارادة العامة ومن ركائز عملية التحول؛ حرية التعبير وتكوين الجماعات، التعددية السياسية، والثقافة الديمقراطية والاحزاب السياسية التي تعدان من احدى المكونات الاساسية لعملية التحول، ودستور دائم ينظم ويحدد الاطار المؤسسي والقانوني للحياة السياسية، واجراء الانتخابات، والمشاركة السياسية، وازالة اثار التسلط الذي كان سائد في النظام الاستبدادي القديم، واعطاء الحرية التامة لمكونات المجتمع المدني لمسايرة عملهم في سبيل التحول السليم للعملية وبلوغ مرحلة الديمقراطية المستقرة، والحكمة في تلك الركائز للعملية تكمن في امرين اساسيين، الا وهما: "التعرف على الهدف من الديمقراطية وتلك المرحلة الحساسة الحاسمة، ومن ثم تكون وسائل تحقيق هذا الهدف واضحة امام الفرقاء" لان الديمقراطية تستهدف تحقيق السيادة الشعبية..."، وان وسائل تحقيق الديمقراطية لا تقتصر على مجرد تقرير مبدا السيادة الشعبية وانشاء برلمان منتخب مباشر بواسطة الشعب وانما لا بد ايضاً من رقابة الراي العام على اعمال الحكام، فهذه الرقابة هي الفيصل بين الحكم الديمقراطي والحكم الدكتاتوري، بل ان هذه الرقابة هي التي تجعل اشتراك الشعب في ادارة شؤون الدولة اشتراكاً فعلياً (الدين، ٢٠١٤).

كما تعد الديمقراطية نوع من التنظيم المؤسسي للمجتمع السياسي تهدف الى ادارة الانقسامات المختلفة في المجتمع بصورة سلمية لتحقيق الصالح العام، لذا فإن الجانب المؤسسي هو من الابعاد الضرورية والمهمة لتحقيق الديمقراطية، فعملية البناء المؤسسي ليست ترفاً، بل هي مفصل مهم من مفاصل المقوّم السياسي وهو احد

المقومات الاساسية في المجتمعات الراغبة في بناء الدولة المدنية الحديثة الى جانب مقومات اخرى يجب توافرها اجتماعية، واقتصادية، وفكرية، وبما ان الدولة العصرية هي دولة المؤسسات، لذا كان العراق قبل عام ٢٠٠٣ خارجاً عن تعريف الدولة العصرية، لأنه لم يكن يعتمد المؤسسات كآلية في نظام حكمه، فالديمقراطية في العراق شكلاً ومضموناً، كانت غير موجودة في عهد الجمهورية وبالخصوص في الجمهورية الرابعة (١٩٦٨-٢٠٠٣) وان ما كان سائداً فيها هو حكم تسلطي استبدادي قام على اساس الاحادية السياسية، كما لا يجادل أحد في ان الديمقراطية في العراق فتحت جميع بواباتها المغلقة عند سقوط النظام السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩، بعد ان كانت حبيسة الصدور والاذهان لمن هم في الداخل، وموضوع الندوات والمؤتمرات لمن هم في الخارج.

ادى الاحتلال الامريكي للعراق في ٢٠٠٣/٤/٩ الى سقوط النظام – السلطة، وانهيار مقومات الدولة العراقية (الحلفي، ٢٠١٧، الصفحات ١٨٠-١٨١). ومن ثم قرار الحاكم المدني (بول بريمر) العمل على تشكيل نواة حكومة عراقية، وشرع بتأسيس اولى الترتيبات السياسية التي قدر لها ان تكون نواة الدولة الجديدة، متمثلة بمجلس الحكم الانتقالي (فالح، ٢٠١٠، صفحة ٥٧)، والذي مثل اول مؤسسة حكومية عراقية بعد تغيير النظام السياسي، واعتراف سلطات التحالف المؤقتة به بأنه الجهة الرئيسية للإدارة العراقية المؤقتة، الى حين تشكيل حكومة معترف بها دولياً (جاسم م.، ٢٠١٣، صفحة ٥٥). ضم المجلس (٢٥) عضو، اغلبهم من قوى المعارضة خارج العراق، والذي جاء شاملاً لجميع مكونات المجتمع العراقي (الشيعة، السنة، الاكراد، المسيحيون، والتركمان)، وعلى الرغم من ان مجلس الحكم كان ظاهره شاملاً لجميع مكونات المجتمع العراقي، الا انه تعرض للكثير من الانتقادات وحملات التشكيك بشرعيته

وتمثيله للمكونات التي يدعي تمثيلها، وبدأ المجلس تمثيلاً لمجموعات واحزاب سياسية جاءت من المنفى (فالح، ٢٠١٠). فضلاً عن ذلك لم ينجز هذا المجلس سوى اصدار الدستور المؤقت تحت اسم (قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية) وبأشراف سلطة الائتلاف المؤقتة، وصدر القانون بالتوافق بين اعضاء مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة بأسلوب المحاصصة، فكان قانوناً (دستوراً) توافقياً بين القوى والاحزاب الفاعلة في المجلس (الحلفي، ٢٠١٧، صفحة ٤٢).

لقد حدد (قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) جدول زمني للمرحلة الانتقالية اذ قسمت هذه المرحلة الى مدتين زمنيتين: تبدأ الاولى (المرحلة الانتقالية) في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ وتنتهي في موعد اقصاه ٣١ كانون الاول ٢٠٠٤ ، والتي ستكون فيها انتخابات الجمعية الوطنية، و ٢٠٠٥/١/٣١ الموعد النهائي لانتخابات الجمعية الوطنية، وانه سيتم تولي الحكومة العراقية للسلطة محل سلطة الائتلاف المؤقتة، وينتهي بذلك عمل الحكم الانتقالي، اما المدة الثانية فهي الحكومة العراقية الانتقالية وتتم بعد اجراء الانتخابات التشريعية الوطنية، وتستمر حتى تولي السلطة حكومة عراقية منتخبة وفق الدستور الدائم (كاظم، ٢٠١١).

إن العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م من نماذج النظم التي مرّت بمرحلة انتقال أو تحول من نظام الحكم السلطوي (الحزب الواحد) إلى نظام الحكم التعددي(*) الديمقراطي إذ يصعب عادة في نظام الأحزاب المتعددة أن يفوز أحدها بالأغلبية

* – وهو إشارة إلى نظام التعددية الحزبية والمعنى العام لها هو الحرية الحزبية , بمعنى أن يعطي تجمع ولو بشروط معينة الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة , ليتم من خلاله الوصول إلى خير الأطر التي تسمح بسيادة مفهوم التنافس من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها , أما المعنى الخاص للتعددية الحزبية فهو الذي يشير إلى وجود ثلاث أحزاب فأكثر كل منها قادر على المنافسة السياسية والتأثير على الرأي العام من خلال تنظيم . ينظر نعمان أحمد الخطيب : الوجيز في النظم السياسية , مصدر سابق , ص ٣٩٥ .

البرلمانية الأمر الذي يجعل من الحكومات المعايشة لهذا النظام ، هي حكومات ائتلافية ضعيفة تتكون من عدة أحزاب وذلك لحاجتها لأغلبية برلمانية تمكنها من تشكيل حكومة ، ثم البقاء والاستمرار في الحكم (الخطيب، ١٩٩٩، صفحة ٣٩٧).

لا شك ان في السنوات السالفة بعد عام ٢٠٠٣ قد ترسخت في العراق جزء كبير من القيم الديمقراطية، لاسيما في وضع دستور دائم ، واجراء اكثر من انتخابات برلمانية وانتخابات مجالس محافظات، (على الرغم من الخروقات والسلبيات التي اعترتها لكنها اقامت قيم ديمقراطية ورسخت التبادل السلمي للسلطة، بيد ان ذلك لم يحدد نوع الديمقراطية ومضمونها بعد) (عزيز، ٢٠١٤، صفحة ٢٣٧)، فقد نصت المادة الاولى من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ على ان نظام الحكم في العراق ديمقراطي، ففي التصور العام ان حكم الاغلبية مبدأ يسري في كل المجتمعات الديمقراطية، وقد ارسى هذا المبدأ في القرن التاسع عشر، الا ان القرن العشرين قيد هذا المبدأ في الدول المتعددة القوميات والثقافات بصيغ عديدة، فصارت هذه الصيغ تعرف بـ "الديمقراطية التوافقية"، وقد طرحت تلك الدعوات بصيغ عديدة، مثل: حكومة المشاركة الموسعة، او حكومة الوحدة الوطنية...، وهي تعابير سياسية ذات جوهر توافقي يتجاوز مفهوم حكم الاغلبية البسيطة، وعند ملاحظة بداية تشكيل النظام السياسي في العراق بإعلان (بول بريمر) الحاكم المدني عن تأسيس (مجلس الحكم الانتقالي)، نجد ان مجلس الحكم بني على اساس التمثيل النسبي للمكونات الاجتماعية، لكن بناء مجلس الحكم على هذا الاساس ادى ان تكون التشكيلة السياسية مبنية على اساس (طائفي/ اثني) بسبب الاساس الذي تشكلت عليه، وهذه التشكيلة المجتمعية لمجلس الحكم انسحبت على منوالها فيما بعد كل التشكيلات والتشريعات السياسية، وشكل الدولة وفلسفة الدستور، والتمثيل في الحكومة وهيئاتها، والبرلمان

وهيئة رئاسته، وعليه تم استنبات المحاصصة التي انبتت بدورها قاعدة الاكفأ ليس هو الذي يأتي الى ادارة الدولة بالضرورة. وعليه فالنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ والقائم على الانموذج التوافقي ، والذي مثل الانتماءات الفرعية او الاولية للأفراد، اي يمثل بصفته الدينية او المذهبية او القومية وليس ذاته (تركي، ٢٠١٣، الصفحات ١٢١-١٢٢). والتي اثرت على الديمقراطية والعمل السياسي بصورة عامة والرأي العام بصورة خاصة، فالواضح ان العراق انتقل من عصر الاستبداد حيث تدار الدولة بعقلية الصندوق المغلق بلا اي حسابات اقتصادية او سياسية او اجتماعية وفقاً لعقلية شخص القائد، الى عقلية افترض مسبقاً انها ستمنح الشعب حق الاختيار، وحق المراقبة، استناداً الى معايير ديمقراطية صارمة ومفهومة:

- انتخابات تنتج حكومة
- وحكومة تعمل وفق قوانين
- وبرلمان يشرع ويراقب وفقاً لقواعد دستورية

الا ان هذا الامر لم يحصل انما تمت الخطوة الاولى بشكل سلس الا وهي الانتخابات الا ان باقي الخطوات اتجهت الى طريق اخر ، فتشكيل الحكومة تم وفق عقلية اشراك الجميع فيها ولم تكن حكومة اغلبية، ومن ثم ضاعت اهم مبادئ الديمقراطية الا وهي وجود معارضة تستطيع مراقبة الاداء الحكومي (اذ المعارضة البناءة دور الثيمة الاساسية في الرأي العام ولاسيما حينما تظهر كمطالب تجاه النظام السياسي وسلطاته من اجل تعديل نتائج السياسة العامة والحكومية لكي تكون ملائمة للمصلحة العامة)، فتعطلت بعض ادوار البرلمان، ولم يسمح للحكومة ان تكون فاعلة اي لم تسمح لها بان تضع سياسات عامة واضحة انما كان برنامجها توافقياً، ومن ثم

اصبح هناك شك جماهيري بان ما يجري هو ليس ديمقراطية ؛ لان كل نتائج الانتخابات تفضي الى ذات النتائج (فالح، ٢٠١٠، صفحة ٧٧):

- حكومة جامعة للكل
- وغياب الرقابة على الاداء الحكومي
- وسياسات عامة فضفاضة غير محددة

وهذا ما جرى في جميع الانتخابات منذ عام ٢٠٠٦ الى الانتخابات الاخير في عام ٢٠١٨ (الكريم، ٢٠١٨، الصفحات ١٧٧-١٧٨). وهكذا شكلت سياسة المحاصصة الطائفية والعرقية، التي اسست عليها التجربة الجديدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، احدى العقد السياسية التي حالت دون الشروع في بناء نظام ديمقراطي صحيح؛ نظراً الى اختلاف الرؤى ما بين اطراف الصراع حول هذه السياسة ومدى صلاحيتها في بناء الدولة العراقية، فالقوة الحاكمة تعتقد بأن سياسة المحاصصة تمثل استحقاقاً وطنياً للمكونات الاجتماعية، لذا تم رسم الخريطة على اساس المكونات الاجتماعية، لا على اساس الاتجاهات الفكرية والسياسية، وبدأ الحديث عن حكومة وحدة وطنية، او حكومة محاصصة طائفية كما يسميها البعض، اي اعتماد نظرية (دولة المكونات) الدينية والقومية والاثنية، بعيداً عن مبدأ المشاركة السياسية (الخزعل، ٢٠١٦). ان هذا الامر انعكس بطبيعة الحال على النظام السياسي العراقي وجميع مؤسساته، بما ان المؤسسات السياسية تشكل احد اهم الاعمدة الاساسية التي يقوم عليها بناء الدولة الحديثة، لما تضطلع به من دور في خلق منظومة وعي تتيح للأفراد التخلي عن ولاءاتهم الفرعية وانتماءاتهم الضيقة وتوجيهها لصالح هدف اسمى واعلى وهو الوطن والامة (الجابري، ٢٠٠٩، الصفحات ٥٣-٥٤)، الا ان الصيغة المشوهة التي بنيت عليها مؤسسات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ عن طريق انتهاج نهج

المحاصصة، واعتماد الاعراق، والطوائف، والديانات، كمعيار يتم عن طريقه اقتسام السلطة بين اعضاء النخبة السياسية، قد اسهمت في تكريس حدة الانقسامات الطائفية والعرقية، بل انها امتدت لتشمل القاعدة الاجتماعية ايضاً (محي، ٢٠١٠، الصفحات ٩٢-٩٣).

لكن ما يميز الرأي العام العراقي بعد ٩ نيسان عام ٢٠٠٣ هو خروجه من السري الى العلني بعد قمع ومنع من حرية وتعبير دام لعدة عقود ، ومن المحظور الى المسموح عنه بكل مظاهره، اذ ظهر بأشكال متعدد كالتظاهرات والانتخابات والوسائل الاعلامية المتطورة كالقنوات الاذاعية والفضائية والصحف والمجلات، فضلاً عن ظهور العديد من الاصدارات من الكتب والمؤلفات العراقية والعربية الصادرة في الداخل والخارج، واتجه الرأي العام العراقي نحو اثبات دوره في الحياة السياسية كبلورة افكاره عن طريق الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني اذ عملت على دعم الرأي العام العراقي للمشاركة في انتخابات ديمقراطية عن طريق برامج الاحزاب الانتخابية وخطاباتها السياسية (حسين، ٢٠١٩، صفحة ٢٣٠).

ثانياً: الدستور

يعد الدستور وثيقة اساسية لقواعد واركان الدولة الحديثة، حيث يمثل القاعدة الاساسية للنظام السياسي من الناحيتين السياسية والقانونية، اذ ان الدستور قانونياً هو المصدر الاول للتشريعات كافة، وعليه ينبغي ان لا تتعارض او تتداخل القوانين الصادرة من الدولة ومن قبل السلطة التشريعية مع الدستور، وسياسياً فأن الدستور يحدد هوية الدولة وشكلها ونوع الحكم فيها وينظم عمل السلطات ، فضلاً عن حماية الحقوق والحريات للمواطنين كافة (الدين ر.، ٢٠١٩، صفحة ٣١).

وبقدر تعلق الامر بالعراق فقد مضت اكثر من مائة وعشرين عاماً على اول وثيقة دستورية عرفها العراق وضعت وفق المفاهيم الحديثة للوثائق الدستورية المشهورة بـ(القانون الاساسي العثماني، حيث شهد العراق خلال هذه المدة من تاريخه تطورات سياسية عديدة ومتباينة انعكست بشكل واضح على ما عفته البلاد من انظمة ووثائق دستورية، ومرت على العراق اربعة انظمة جمهورية متباينة في اوضاعها السياسية والدستورية الا انها تميزت بسمة واحدة كونها قد امتلكت وثائق دستورية مؤقتة تعكس بصورة واضحة حالة عدم الاستقرار السياسي لهذه الانظمة منذ عام ١٩٥٨ ولغاية ٢٠٠٣ (الأسود، ١٩٩١)، (علوان، ٢٠٠٨). وبذلك تكون الانظمة الجمهورية الاربعة قد اخفقت في نقل العراق الى مرحلة الشرعية الدستورية القائمة على اساس المؤسسات الدستورية، ذلك لان هذه الانظمة قامت لا لكي تحافظ على الحياة الكريمة والرفاهية للشعب، وانما لكي يكون الفرد مشروعاً ووسيلة للفداء من اجل الحزب او الفكرة او القائد (محمود، ٢٠١٤، صفحة ٣). اما بعد العام ٢٠٠٣ فقد اتاحت كتابة الدستور فرصة فريدة لتحديد هيكل الدولة العراقية وبلورة رؤية موحدة لإرساء السلام والاستقرار لكل الجماعات في العراق. وشهد ١٥ اكتوبر عام ٢٠٠٥ اقبالاً كبيراً من المقترعين (نحو ٦٣% من اجمالي الناخبين المسجلين)، وكانت نسبة الموافقة ٧٨% من المصوتين. اذ يعد اول وثيقة قانونية تقرها جمعية تأسيسية منتخبة باستفتاء وطني منذ العام ١٩٢٤، والتي تمثل نقطة تحول في العراق من الحكم المركزي السلطوي الى حكم ديمقراطي.

تضمن الدستور العراقي الدائم العديد من المبادئ الاساسية لنظام حكم ديمقراطي، اذ وصفت المادة (١) منه طبيعة نظام الحكم "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي،..."(المادة

(١)، ٢٠٠٥) ويتضمن الدستور كذلك على عدد من النصوص التي تنص على منح الحقوق الثقافية والدينية والسياسية للأقليات الدينية (المسيحيين، اليزيدين، الصابئة)، فضلاً عن منح الأقليات الحق بتعليم أبنائهم بلغتهم في المدارس الحكومية او الخاصة في مناطق تمركزهم، فضلاً عن حقهم في ممارسة شعائرهم، او التمتع بحقوقهم السياسية والادارية(المادة (٢،٣،٤)، ٢٠٠٥). ويتضح من ذلك ان الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، قد أكد على المبدأ الديمقراطي المهم وهو (حكم الأغلبية وحماية حقوق الاقلية). اما المادة (٥) من الدستور فقد أكدت على أن الشعب هو مصدر السلطات وشرعيتها، والسيادة للقانون(المادة (٥)،٢٠٠٥). فضلاً عن تأكيده (الدستور) في مادته (٦) على تداول السلطة سلمياً، وعبر الوسائل الديمقراطية(المادة (٦)، ٢٠٠٥). اما المادة (٩) فقد تضمنت احدى مبادئ النظام الديمقراطي الليبرالي وهو السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، فضلاً عن عدم تدخل الجيش في الحياة السياسية، ولا دور له في تداول السلطة (المادة (٩)، ٢٠٠٥). اما فيما يخص حقوق الافراد وحرياتهم، فقد أفرد الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ باباً كاملاً لهذه الحقوق والحريات تحت عنوان (الحقوق والحريات)، وتناولت الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما نص على المساواة بين المواطنين، بغض النظر عن الجنس والمذهب...، كما أقر الدستور في المادة (١٧) على الخصوصية الشخصية، كذلك ضمن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، الحريات الاساسية للمواطنين مثل حرية التعبير، وحرية التنظيم، وحرية الصحافة والطباعة والنشر والاعلام، وحرية الاجتماع والتظاهر السلمي، وحرية تأسيس الأحزاب والجمعيات، كما ضمن الدستور في المادة (٤٥) على ضرورة تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني وتطويرها واستقلالها(المادة(١٤،١٥)، ٢٠٠٥). وعليه نلاحظ بأن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥،

قد نص على العديد من الحقوق والحريات الاساسية، وتناولها بأسلوب ينم عن حس ديمقراطي حقيقي، وجاء العديد منها انعكاساً للاضطهاد السياسي الذي عاشه واضعوا الدستور، كما عاشه الشعب العراقي عموماً في ظل النظام السابق (شكري وآخرون، ٢٠٠٨، صفحة ٢١٧). الا انه بالرغم من ذلك هناك بعض الانتقادات التي وجهت لهذه النصوص منها ان الدستور ينص على تحديد بعض الحريات الجوهرية والأساسية بموجب قانون يسن لاحقاً، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقييد او ربما منع هذه الحريات (براون، ٢٠٠٦، الصفحات ٣٦-٣٧). فعبارة "وفقاً للقانون" في نهاية بعض المواد المتعلقة بالحقوق والحريات، يمكن أن تؤدي إلى تقييد او مصادرة هذه الحقوق في حالات معينة (جواد، ٢٠٠٥، صفحة ١٣٢). زيادة إلى ذلك ان المادة (٣٨) من الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥) تثير الاستغراب، من حيث دعمها للحريات الأساسية مثل حرية التعبير، والصحافة، والاجتماع والتظاهر السلمي، مقيدة كل هذه الحريات بقيود الآداب والنظام العام (براون، ٢٠٠٦). والسؤال هنا، ما هي هذه الآداب؟ ومن سيقرر مفهومها؟ وما الأسس التي سيعتمدها لتوافق العمل السياسي مع الآداب؟ ويرى البعض أن الشرط الذي يربط الحريات بـ (الآداب والأمن العام)، يهدف إلى منح السلطة التنفيذية حقوقاً واضحة لحماية قوانين قد تكون تسلطية اكثر مما يمنح المواطنين الحق في التعبير عن موقفهم منها (السلطة وقوانينها) وهذا يتنافى كلياً مع الديمقراطية (علوان ع.، ٢٠٠٥، صفحة ١٨٦)، ومن الضمانات السياسية المهمة لحقوق الانسان في النظام الديمقراطي هي الرقابة البرلمانية ورقابة الرأي العام، والمنظمات الوطنية غير الحكومية (طاهر، ٢٠٠٥، صفحة ٢١٥).

ثانياً: التعددية الحزبية والسياسية

تعد الاحزاب السياسية من اهم القنوات السياسية في النظام السياسي سيما في النظم السياسية الديمقراطية، فقد ركزت ادبيات العلوم السياسية على الدور الذي يمكن ان تؤديه الاحزاب السياسية في بناء الديمقراطية، اذ يؤكد (صموئيل هنتنغتون) على ان استقرار اي نظام سياسي في طور التحديث يتوقف على قوة حزبه، لان النظام السياسي الديمقراطي يكتسب صبغته من جراء التزامه بمبادئ تنبثق عنها مؤسسات ذات فاعلية تحول دون حكم الفرد المطلق او حكم القلة وتضمن الحد الاعلى من شروط حكم الشعب، وان الادنى من حكم الشعب الذي اكتسبته الدول الديمقراطية هو حكم الكثرة (حافظ، ٢٠١٨، صفحة ٧٢).

ولما كانت الديمقراطية تنشد الترتيب المؤسساتي فلابد من وجود مؤسسات سياسية تعبر عن رأي ومطالب المجتمع، والحزب احد المؤسسات السياسية الذي يمثل شريحة اجتماعية يدافع عن مصالح المجتمع، سواء عن طريق الوصول للسلطة التنفيذية بواسطة الانتخابات او المعارضة السياسية لمراقبة السلطة التنفيذية، فالأحزاب السياسية في النظام الديمقراطي من اهم قنوات التي تمكن المواطنين من الاسهام المباشر والتأثير في عملية اتخاذ القرارات السياسية، فضلاً عن انها وسيلة للتثقيف السياسي وقناة للتأثير في السياسات العامة فضلاً عن انه يسهم في استقطاب المواطنين وتشجيعهم للاسهام بدور فعال في الانشطة السياسية الذي يفضي الى خلق سياسة مساهمة (مشاركة) ورأي عام ازاء السلطة (حافظ، ٢٠١٨، صفحة ٧٣).

إن معض السلطات التي تعاقبت على حكم العراق، وبالذات النظام السابق قد مارست القوة في السياسة والاجتماع، وتجاهلت العمل ضمن الاطر المؤسساتية الرسمية

وغير الرسمية، فطبيعة تركيب السلطة السياسية في النظام السابق مركزة بيد شخص واحد، وبيد نخبة مساعدة له، وهو تركيز يغيب العمل الرسمي ضمن الاطار المؤسسي، ولا يضمن مشاركة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية (مؤسسات المجتمع المدني) في الاختيارات السياسية الوطنية والقومية، فعلى الرغم مما شهده العالم من تحولات عميقة في ميدان تطور الانظمة السياسية بما يضمن للشعوب المشاركة السياسية من خلال مؤسسات فاعلة ومؤثرة في الحياة السياسية، فأن الوضع في العراق لم يستطع مجاراة هذا التطور، اذ غيب كل مظاهر الديمقراطية، فجعل من شخصية (صدام حسين) جامعاً لكل السلطات التشريعية والتنفيذية بل وحتى القضائية، في احيان كثيرة (خليفة، ٢٠١١، صفحة ٢٣١).

شهد عام ٢٠٠٣ العراق انفتاحاً ديمقراطياً، ومن ثم تطور لوضع اسس العملية الجديدة تمثل ذلك بوضع دستور دائم، الذي اكد على حرية الرأي والتعبير..، فشهدت العملية السياسية الجديدة تعدد حزبي كبير ، بعد تجربة طويلة من نظام الحزب الواحد. فقد اتاح انهيار النظام السياسي السابق ٢٠٠٣/٤/٩، للاحزاب السياسية العراقية الى العمل بعلنية ، وشهدت الساحة السياسية العراقية تأسيس حركات واحزاب سياسية جديدة، وتتوزع الاحزاب السياسية العراقية بين اتجاهات متعددة ومختلفة، الاسلامي، والاشتراكي، والديمقراطي، والديمقراطي الليبرالي، والقومي، وكان التوجه العام لأغلب الاحزاب السياسية العراقية ايجاد نظام سياسي ديمقراطي يحترم التعددية، ويقر بمبدأ المواطنة ويحفظ للجميع حقهم في عراق حر (العظيم، ٢٠١١، صفحة ١١٩).

لقد اكتسبت الاحزاب السياسية العراقية حرية العمل بعد اعلان سلطة الائتلاف المؤقتة القانون رقم (٩٦) الذي صدر بعنوان قانون الاحزاب او الهيئات السياسية من قبل بول بريمر المدير الاداري لسلطة الائتلاف المؤقتة، وبعد هذا القانون سرعان ما

اتضحت طبيعة التيارات الحزبية الفاعلة في العراق (العجلي واخرون، ٢٠١١، صفحة ٦٦٠)، ومن ثم جاء الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ واعلى من شأن الديمقراطية وسعى الى تأصيلها بترجمتها من خلال وضع بنود دستورية تضمن للفرد العراقي حرية الممارسات الحياتية والفكرية بكافة مجالاتها ولاسيما مجال العمل السياسي حيث اشارت المادة (٦) من الدستور ما نصه: "يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور"(المادة (٦)، ٢٠٠٥) ، كذلك اشارة المادة (٣٧) الفقرة اولاً " حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية او الانضمام اليها، مكفولة وينظم بقانون"، كما اشارت المادة (٣٧) الفقرة ثانياً " لا يجوز اجبار احد على الانضمام الى اي حزب او جمعية او جهة سياسية او اجباره على الاستمرار في العضوية فيها"(المادة (٣٧)،٢٠٠٥). لكن لم تبادر تلك الاحزاب السياسية العراقية بوضع قانون لها (قانون الاحزاب) الذي قر مؤخراً، ولم تستطع الاصطفاف او الائتلاف بشكل وطني، وانما شرعت الى التمثيل الطائفي منذ بداية التغيير، فضلاً عن غياب رؤيتها في بناء الدولة العراقية (الجبوري، ٢٠١٦، الصفحات ٣٤٦-٣٤٧).

فقيام الاحزاب السياسية في العراق على اسس تقسيمية للمجتمع جعل الرأي العام العراقي ضعيف وغير فعال، فقد وجد الرأي العام نفسه مرة اخرى امام عقبة مضافة بعد خروجه من نظام الحزب الواحد ، لان العمل الحزبي التعددي كتجربة سياسية اصبحت تشبه العمل النقابي الذي يمثل فئات معينة من الشعب، ويعمل على تحقيق مصالحها الخاصة دون غيرها (الكريم، ٢٠١٨، صفحة ١٨٨).

ثالثاً: المجتمع المدني

تساهم مؤسسات المجتمع المدني في اقامة علاقات متشابكة بين المجتمع والدولة بأعتبارها حلقة وسطى بينهما من اجل تبادل المصالح والمنافع، وقيامها بدور الرقابة على مؤسسات الدولة الرسمية وتشخيص الخلل في النظام البنيوي والوظيفي للنظام السياسي ، كما لها دور بارز في تطوير الديمقراطية ومحاربة كل صور التعصب الطائفي والقبلي والعرقي، ودفع عجلة التقدم الى الامام بوساطة التوازن المطلوب بين سلطة الدولة وهذه المؤسسات بما يصب في خدمة افراد المجتمع وتربيتهم تربية ديمقراطية ذات اسس عقلانية وعلمية، من اجل تحقيق مستقبل افضل يتحقق به العدل والمساواة والحرية والكرامة الانسانية في اطار نظام ديمقراطي مستقر يسعى الى تحقيق الرفاهية لافراده (محمود ي.، ٢٠١٨، صفحة ٩٧). كما تعد مؤسسات المجتمع المدني عامل توازن في مجتمعات قد تعاني من عدم الاستقرار، فهي تمتاز بالتنظيم الحر القائم على العمل الجماعي بهدف تهذيب القيم والمعتقدات السائدة، وترسيخ قيم جديدة لتلبية متطلبات هذه المجتمعات في حياة اكثر كرامة وعدالة من خلال تحقيق الديمقراطية وتوفير الخدمات ومساعدة المحتاجين والمشاركة الفدية والجماعية وغيرها (سعيد، ٢٠١٩، صفحة ٢٦٤).

وبقدر تعلق الامر بالعراق فبعد انهيار النظام السياسي السابق في عام ٢٠٠٣ شهد تشكيل عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني مستفيدة من الظروف السياسية الجديدة؛ لان اي تغيير سياسي تستتبعه ايضاً تغييرات ثقافية قيمة ، لذلك كان تأثير هذا المتغير واضحاً في المؤسسات المدنية وعلى مختلف تخصصاتها، وعلى الرغم من ان الكثير منها كان حديث العهد وما زال في طوره الجنيني، فانه بشكل او بأخر نواة طبيعية لمتتاليات مجتمع مدني طوعي في العراق، وقد كفل قانون ادارة الدولة للمرحلة

الانتقالية حق تشكيل مؤسسات المجتمع المدني لكنه لم يحدد الضوابط القانونية لممارستها، وسمح بالحصول على المساعدات لتشكيلها داخلياً وخارجياً (حافظ ع.، ٢٠١٥، صفحة ٧٦)، كما نظم الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في العراق اذ اكدت المادة (٤٥) اولاً بانه ينبغي على الدولة ان تحرص " على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الاهداف المشروعة لها، وينظم ذلك بقانون". هذا الى جانب وجود لجنة دائمة في مجلس النواب العراقي تعرف بـ (لجنة مؤسسات المجتمع المدني) ومهامها هي: اولاً: اقتراح التشريعات ودعمها والاجراءات الكفيلة بتطوير دور مؤسسات المجتمع المدني وتفعيلها، وثانياً: متابعة معاهد ومراكز الدراسات التي تهتم بتطوير افكار واليات مؤسسات المجتمع المدني بما ينسجم وخصوصية المجتمع العراقي (محمود ع.، ٢٠١٢). الا ان اوضاع المجتمع المدني في العراق شهدت انتكاسات وتراجعاً كبيراً كشركاء فعليين في الجهود التحديثية والتنموية اذ ظل دورها هامشياً ومتشرذماً. فجوهر المشكلة التي تهيمن على المشهد التنموي لمنظمات المجتمع المدني في العراق هو انه على الرغم من حداثة البناء المؤسسي فيها ، الا انها ما يزال الكثير منها يعمل من خلال الاطر او القيم التقليدية، فالمنظمات القائمة ما هي الا تعبير لبعض القوى والتجمعات القبلية او الدينية او العرقية او المذهبية المختلفة، اذ ما تزال الانتماءات الدينية والعشائرية والعائلية والطائفية، تهيمن على المشهد اليومي للأحداث، في الوقت الذي يقوم المجتمع المدني على القانون وحقوق المواطنة والمساواة وهو مسار يبعد الفرد عن الانتماء القبلي او الديني ويجعله مواطناً واعياً لحقوقه وواجباته (العيثاوي، ٢٠١٧).

ان مؤسسات المجتمع المدني وبالرغم من عملها في العراق منذ عام ٢٠٠٣، الا اننا لا نستطيع القول ان هناك مجتمعاً مدنياً عراقياً، بالمعنى الدقيق لهذا المفهوم ، اذ لا يزال مفهوم المجتمع المدني مفهوماً غامضاً بشكل عام، بل حتى العاملين في مجال المنظمات والجمعيات بشكل خاص، وهذا الامر يعود الى ضعف التثقيف بهذا المفهوم والتعرف به، فمؤسسات المجتمع المدني موجودة ولكنها قاصرة في تمثيلها للديمقراطية داخل هياكلها، وغير فعالة في استقطاب المجتمع وعكس سلوكيات الديمقراطية عليه، اضافة الى ذلك يمكن القول ان هناك عدة سمات اتسمت بها مؤسسات المجتمع المدني في العراق اسهمت بأضعاف دورها في تشكيل الرأي العام العراقي، كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية– السياسية، وهي (العظيم، ٢٠١١، صفحة ٣١٣) (تركي، ٢٠١٣) (العيثاوي، ٢٠١٧) (مصطفى، ٢٠٠٨، صفحة ٢٥) :

١. قلة وانعدام التجربة لهذه المؤسسات وللعاملين فيها مما انعكس على برامجها المترددة احياناً والمتناقضة في احياناً اخرى.
٢. العدد الضخم الهائل لهذه المؤسسات والجمعيات ، فضلاً عن ان قسم كبيراً من هذه المؤسسات متشابه في الغاية والاهداف مما شتت جهوداً كان يمكن ان تثمر فيما لو اندمجت وعملت تحت مؤسسة واحدة.
٣. عدم تجذر مفهوم القيادة التنموية، مما ادى الى سلبية الدور الذي قامت به السلطة الحكومية تجاه منظمات المجتمع المدني، وعلى الرغم من المحاولات العديدة لمنظمات المجتمع المدني في اقامة علاقة تكاملية وديمقراطية مع الاجهزة الحكومية، وفي تعزيز جسور الثقة بينهما.
٤. طريقة تشكيل بعضها المعتمد على التمويل الخارجي لتنفيذ مشاريعها التنموية والخدمية.

المبحث الثاني

التحولات الاجتماعية والاقتصادية

ان طريقة تغيير النظام بالحرب، وازمة بناء النظام على وفق الطائفية السياسية والاثنية، انعكست على جميع اوجه الحياة، وخلفت تداعيات جديدة على مجمل الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتضيف اعباء جديدة الى مخلفات ثلاثة عشر عاماً من العقوبات الاقتصادية التي اضعفت الطبقة الوسطى في العراق، وجاء الاحتلال ليزيدها ضعفاً وهواناً. من جانب اخر غياب الرؤية الاقتصادية التنموية التي تستند على تنوع اقتصاديات العراق، وتركيزها على الاقتصاد الحقيقي كالصناعة والزراعة والسياحة، وتم الاعتماد على اقتصاد احادي الجانب يعتمد بدرجة كبيرة تصل الى ٩٥% على العوائد النفطية، اذ شكل المورد الرئيسي في الاقتصاد العراقي، جاعلاً العراق تحت رحمة سوق النفط وتقلبات الاسعار (الحلفي، ٢٠١٧، الصفحات ٢١٠-٢١٢).

اولاً : التحولات الاجتماعية

١- الطبقة الوسطى

يعرف عالم الاجتماع الألماني (ماكس فيبر) الطبقة الوسطى بأنها مجموعة الأفراد الذين يعيشون في مستوى اقتصادي واجتماعي يأتي بين الطبقة العاملة وطبقة الأغنياء؛ وهي اليوم الطبقة التي تشكل السواد الأعظم من سكان العالم والمحرك الرئيسي لتفاعلاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وحسب (فيبر) عادة ما يعتبر اتساع حجم الطبقة الوسطى في المجتمع أمرا إيجابيا في بنية المجتمعات، لكن هذه

الإيجابية يجب أن تكون مقترنة بتحقيق حد أدنى من الرخاء، فحسب معادلة عالم الاجتماع الأميركي (سيمور) مارتن ليبست، التحول الديمقراطي مرتبط بنمو الطبقة الوسطى عبر التنمية الاقتصادية.

رغم تواتر الزيادة في نسبة وحجم الطبقة الوسطى بعد عام ٢٠٠٣ ، إلا أنّها بقيت لا تعي قوة ونفوذ دور هذه الطبقة, لا في الحياة السياسية ولا في الحياة الاقتصادية؛ ذلك لأن معظم فئات هذه الطبقة هم موظفون في الدولة، أي أن النسبة الكبرى من فئات الطبقة هي محتواه من قبل الدولة، وقد مارست معهم الدولة سياسة ابتلاع، إذ أصبحت الدولة أكبر رب عمل من جهة وجهاز ضبط وسيطرة من جهة أخرى.

وقد مرة الطبقة الوسطى بمرحلة انحطاط وتهشم وانحلال وعدم أدراك ما يشبه الغيبوبة، رغم الزيادة المطردة لأعداد الموظفين الحكوميين في الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، فقد تخلت الطبقة الوسطى عن دورها ووظيفتها وتركت مواقعها القيادية لصالح قوى لا تمتلك مؤهلاتها لتتحكم بمقدرات الدولة وتتصدر المشهد السياسي والاجتماعي وينحدروا بالمجتمع ومستقبل أجياله إلى أشد مراحل التخلف في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، وهذا بطبيعته نتيجة للأحتلال الأمريكي الذي عمد إلى تدمير الدولة العراقية (سلمان، ٢٠١٨، صفحة ١٥٤). فقد شهده المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي تخبطاً واضحاً ، فقد عمدت أدارة الاحتلال المدنية على المساس بعناصر الطبقة الوسطى من الصناعيين عندما فتحت الباب لاستيراد المنتجات بدون قيود مما تسبب بتدهور الصناعات المحلية (القطاع العام، المختلط، الخاص)، إضافة إلى أن تعّثر القطّاع الزراعي والاعتماد على المستورد قد أدى إلى زيادة في تكاليف الانتاج التي تعتمد على المواد الاولية الزراعية، مما خلق فجوة كبيرة لم تستطع الدولة تجاوزها أو تلافي أثارها السلبية على واقع الطبقة الوسطى (المعيني، ٢٠١٧، صفحة

٩٥)، فضلاً عن الفساد المالي والاداري المستشري فضلاً عن ضعف التخطيط والتنمية والاعتماد على الريع النفطي ، وهو ما يصب اهتمام الطبقة الوسطى إلى الأمور الاقتصادية ، وعدم الاهتمام بالشأن السياسي وهذا هو حال الدولة الريعية التي تهتم بالعملية التجارية والاستهلاكية بدل من العمليات الانتاجية (البياتي، ٢٠١٣، صفحة ١٨٢).

٢- الهوية

احتل مفهوم الهوية في الوقت الحاضر مساحة واسعة من التفكير، وينظر الى الهوية على انها السمة الجوهرية العامة لثقافة من الثقافات، لكن هذه السمة ليست ثابتة او جاهزة او نهائية، ولكنها مشروع معقد ومتشابك ومتغير من العناصر المرجعية المنتقاة المادية والاجتماعية والذاتية المتداخلة والمتفاعلة مع التاريخ والتراث والواقع الاجتماعي. والهوية ليست احادية البنية وانما تتشكل من عناصر متعددة، في مقدمتها الاثني والديني واللغوي والاخلاقي والمصلحي، اضافة الى الخبرة الذاتية والعلمية والوجدانية، كما انها ليست مجموع هذه العناصر بقدر ما هي حصيلة مركبة من عناصر تشكلت عبر الزمن ولقحت بالخبرة والتجارب والتحديات وردود الافعال الفردية والجماعية عليها، في اطار الشروط الذاتية والموضوعية السائدة والطارئة عليها وعموماً تتغذى الهوية من مصدرين (الحيدري، ٢٠١٣، الصفحات ٢٣١-٢٣٢):

اولاً: التراث، وهو المصدر الثابت او الجوهر الذي يشكل الذهنية التي تقولب الشخصية النموذجية، والتي تبثق منها الهوية.

ثانياً/ المجتمع، الذي يشكل المصدر الثاني الطارئ والمتغير من الهوية، الذي يؤثر تأثيراً كبيراً، فمن الممكن انه يعيق ما هو ثابت او يعطله مؤقتاً، لان الثابت غالباً ما

يعيد انتاج نفسه من جديد، ولو بصفة اخرى يقتضيها هو في اللحظة المناسبة ووفق صيرورة المجتمع وشروط تغيره الذاتية والموضوعية.

لقد شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ ازمات مختلفة منها سياسية واجتماعية واقتصادية، بيد ان ما عمق هذه الازمات التراكم الجمعي لها بالشكل الذي جعلها تنعكس مضاعفاتها في صميم النسيج الداخلي ووحدتها الوطنية فعاد التحسس مرة اخرى مثيراً بذلك الازدواج التاريخي المزمن بين الولاء المحلي ((العصبوي)) وبين الولاء السياسي المفترض للدولة، فالهوية العراقية لم تكن موضع شك لدى كل الجماعات العراقية وفي انتمائهم الى وطن اسمه العراق، بيد ان بروز الهويات الفرعية بكل تنوعاتها صاحب بداية نشوء الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، اي ان الجدل سياسي المنشأ ولكنه يتحرك باليات ثقافية تمركزت حولها الجماعات العراقية كونها تمثل التمايز الاكثر وضوحاً. وبقدر الاثار التي نجمت عقب الاحتلال يبقى الاثر الاكبر والاهم هو امتداد هذا التداعي فضلاً عن تدمير البنى التحتية للدولة العراقية وتقويض لمؤسساتها الى مفهوم الهوية بما تمخضت عنه السياسات التي انتهجتها ادارة الاحتلال في العراق وذلك بتعميق الخلافات بين ابناء الشعب العراقي نتيجة فرضها ما يسمى بسياسة المحاصصة الطائفية وهو ما ادى لاحقاً الى تمزيق النسيج الاجتماعي (محمد، ٢٠٢٠، الصفحات ١٣٩-١٤٠).

وتعود اشكالية الهوية في العراق الى (جبر، ٢٠١٧، الصفحات ٣٤٥-٢٤٦):

١. تعدد وتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية والثقافية التي تبدأ بالقومية والدين واللغة وتنتهي بالقبيلة والطائفة.
٢. تعدد الولاءات والانتماءات التي تستقطب كل واحدة منها مشاعر الولاء الاجتماعي حولها.

٣. النزعة الابوية التي تسيطر على البنية الفكرية والاجتماعية والثقافية، التي تقوم عليها علاقات القرابة وصلة الدم وما يرتبط بها من قيم واعراف وعصبيات عشائرية تغالبية ما زالت تمارس تأثيرها على طرائق التفكير والعمل والسلوك وعلى منظومة القيم والمعايير وقواعد السلوك وشبكة العلاقات الاجتماعية ويولدان اليات دفاع ذاتي للحفاظ على الهوية.

فالاحداث الكارثية الطويلة الامد مثل: الحروب المتكررة والحصار وانهيار الاقتصاد الوطني، والاحتلال وفقدان الامن والعنف الطائفي، والفقر والبطالة وعدم تمتع المواطن بخيرات بلاده، هذه العوامل تؤدي الى ضعف الايمان بأهمية الهوية الوطنية (الانصاري، صفحة ١٠٤)، وبالتالي اثر تأثيراً كبيراً على تشكيل الرأي العام العراقي (ياسين، ٢٠١١، صفحة ١٢٧).

ثانياً : التحولات الاقتصادية:

شكلت عملية التغيير بعد عام ٢٠٠٣ منعطفاً كبيراً في تاريخ العراق المعاصر، وتجلت تأثيراتها في كافة الابعاد، ومنها البعد الاقتصادي، فالبعد الاقتصادي العراقي في خلفيته التاريخية هو اقتصاد مشوه ومأزوم على مدي اكثر من عقدين، وجاءت عملية التغيير السياسي مترافقه مع رؤي امريكية، ورغبة محلية للتحول نحو اقتصاد السوق، التي جاءت من دون خطة، تناسب خصوصية الوضع العراقي سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً (الرضا، ٢٠٠٨، صفحة ٦). لذلك لم تحقق عملية التغيير اهدافها، بل شابها العديد من اوجه القصور والفشل، ونجم عنها تبعات سلبية واضحة، لقد مثل الاحتلال وما سبقه من حصار اقتصادي لمدة ١٣ سنة اليتين متداخلتين استهدفتا تدمير المجتمع العراقي، بنية وحضارة وشخصية وموارد، من خلال احداث حالة شلل مؤسسي شامل هدد مصادر الحياة، وجعل المجتمع في حالة حرمان شديد

من ابسط مصادر اشباع الحاجات الاساسية، وبصورة عجزت خلالها المنظومات القيمية من الحفاظ على حد ادنى من التفاعل الايجابي بين الافراد والجماعات والمؤسسات، كما ادت الى شيوع ظواهر الاحباط والقلق واليأس بين الافراد وتلاشت الامال بأمكانية تحقيق تنموية حقيقية (مصطفى، تحولات المجتمع العراقي بعد الغزو ٢٠٠٣، ٢٠١٣، صفحة ٤).

فقد فاقمت ظروف الازمات التي مر بها العراق خلال العقود الثلاثة الاخيرة من المشكلات والتحديات، مما ادى الى اهدار الثروات وتبديد الموارد وتخلف الاقتصاد وتفاقم مشكلاته وابرزها (التقرير التحليلي، ٢٠٠٦، صفحة ٣٧):

١. ارتفاع معدلات البطالة وضالة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
٢. اتساع مساحة الفقر والفئات الضعيفة.
٣. تراجع مستوى التعليم والمستوى الصحي.
٤. تقادم البنى التحتية وغيرها عن تلبية الحدود الدنيا من احتياجات المواطن.
٥. تراجع الاستثمار الحقيقي ومعدلات نمو الاقتصاد.
٦. اعتماد الدولة في النشاط الاقتصادي على مصدر واحد للتمويل هو النفط.

ان تبني سياسة الانتقال الى اقتصاد السوق وانخفاض الاستثمار وتدهور الوضع الامني مع ارتفاع معدلات البطالة قد القي بفئات اجتماعية عديدة الى هاوية الفقر، وليس من باب المبالغة القول ان اكثر النتائج سلبية في المجال الاجتماعي هو سحق الطبقة الوسطى ودحرجتها الى حافة الفاقة، وهي الطبقة النشطة ثقافياً واجتماعياً، وهي النواة الصلبة للمجتمع المدني (مصطفى، الامن الانساني والمتغيرات المجتمعية في العراق (تحليل سوسيولوجي)، ٢٠٠٩، صفحة ٩٢). فالتناقضات بين الاقتصاد الريعي والديمقراطية هي تناقضات بنوية وليست عابرة، اذ انها تتعلق ببنية الدولة الريعية

وطبيعتها، والتي لا تولد الميكانيزمات لبناء الديمقراطية، فالدولة الريعية تعزز السمات التسلطية في النظم السياسية طالما كانت الدولة هي من تتحكم بهذه الثروة، فطالما ان المواطنين لا يساهمون في المالية العامة "في مختلف اشكال الضرائب"، فان الضغوط على الحكومات من قبل دافعي الضرائب تكون غير موجودة او معدومة اصلاً؛ لهذا تقوم السلطة الحاكمة وليست الطبقات او الفئات الاجتماعية او ارباب العمل بالدور الرئيسي في عملية التأثير بالفعاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدولة، فعندما يحل الريع محل الضرائب في مالية الحكومة، فأن الحكومة سوف تتحرر من المحاسبة والمساءلة الى درجة تمكنها ان تصبح منفصلة عن المجتمع وبالتالي يضعف دور رقابة الرأي العام ، اما اذا اعتمدت الدولة بشكل جوهري على الضرائب يدفع باتجاه الديمقراطية كونها مسألة لابد منها، ويخلق تيار قوي في صالح تحقيقها، ويأتي ذلك نتيجة استدراج الافراد طبيعياً للتلاحم في مواقفهم وفق مصالحهم، وبالتالي يأخذ الافراد بالمطالبة لأجراء تغييرات مناسبة في المؤسسات الحكومية وفقاً لمنهج الديمقراطية التشاركية، الا ان هذه الفكرة قد تكون مختلفة تماماً في الدولة الريعية، وفي العراق ادى التحول الديمقراطي عام ٢٠٠٣ الى ظهور اقتصاد السوق واشاعة المشاركة الديمقراطية، كنموذج يحتذى به، وبوصفها وسيلة مهمة من اجل استقرار المجتمع، واستمرار تطوره بما يؤدي الى احداث تأثير بالغ في اتجاهات التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الحسن، ٢٠٢٠، الصفحات ٢٢٥-٢٢٦). لكن اقتصاد السوق مازالت متأثرة بإمدادات الدولة الريعية المركزية، وفي اضعاف ميزة قدرة البلاد على التوسع الضريبي بما يتناسب والامتداد الديمقراطي، فطغيان النزعة الريعية النفطية على الواقع العراقي قد أثر سلباً على محددات التعاطي مع عملية التحول الديمقراطي وبالتالي اضعاف الراي العام العراقي، اذ بلغت مساهمة قطاع النفط في العراق في السنوات

الماضية اكثر من ٩٠% في توفير الايرادات العامة للدولة (العنبكي، ٢٠١٢، صفحة ١٢٠). فالدولة الريعية النفطية في العراق تمثل قطاع عام ضخم يبتلع القطاع الخاص ويضعفه ويجعل منه ايضاً قطاعاً مشوهاً، ويخنق الطبقة الوسطى، وهما حجر الاساس في معمار الديمقراطية والحرية الاقتصادية، وهذا يضعف من زمام المبادرة في تحقيق عملية التحول الاقتصادي المنتج المنسجم مع تحقيق الديمقراطية (مهدي، ٢٠١٥، صفحة ٦٥). فمن بين النتائج التي افرزها التغيير السياسي في العراق هو زيادة ازمة البطالة والتي تعد من بين جملة الازمات والاشكالات السلبية التي يواجهها العراق اليوم من دون حلول، كما تمثل هذه الظاهرة في تداعياتها المتنوعة مصدراً نشطاً من مصادر التوتر الاجتماعي، ومن بين الاسباب التي فاقمت هذه المشكلة عدم قدرة الحكومات المتعاقبة في ايجاد فرص عمل في القطاع الحكومي نتيجة للشبع الوظيفي، ومن ثم اللجوء الى تقليص فرص العمل وكذلك بسبب عدم توفر التسهيلات للقطاع الخاص ، فضلاً عن ان الحكومات المتعاقبة اهملت القطاع الصناعي الخاص والصناعات الحرفية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تعد شريان الاقتصاد الوطني، وتهميش دورها الفعال في امتصاص العمالة المحلية وتوفير فرص العمل لمئات الالاف من العمال العراقيين، فضلاً عن اهمال القطاع الزراعي مما ولد جيشاً من العاطلين ما بين مكشوف ومقنع (كامل، ٢٠١٣، صفحة ٦٩). وهذه الظاهرة ادت الى آثار وخيمة على المجتمع في أغلب أصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، فتؤدي البطالة إلى زيادة الاحتجاجات على السلطة كنتيجة لعدم توفر فرص العمل الذي يترتب عليه انخفاض دخول الإفراد، فتحصل الفوضى السياسية، وانحراف السلوك الاجتماعي للأفراد حيث ان انخفاض الدخل يعني ارتفاع الفقر وهذا ما يدفع إلى ارتكاب الجرائم بصرف النظر عن نوعها او تصنيفها أو درجتها، للحصول على

الدخول وتلبية الحاجات التي لم يستطيع إشباعها في ظل البطالة، كذلك تؤدي إلى ارتفاع التخلف كنتيجة للجهل الذي يحصل بفعل انخفاض الإنفاق على التعليم والصحة، وهذا ما يؤثر على المستوى الثقافي والنفسي والاجتماعي (الطالقاني، ٢٠١٧، صفحة ٣٨). فأحد ألاسباب التي ادت الى اندلاع المظاهرات والاحتجاجات في العراق هو تعثر الاقتصاد العراقي الذي يعاني من مشكلات متعدد، حيث تعيش البلاد في تدن في المستوى المعيشي جراء ارتفاع البطالة وغياب الخدمات وتردي البنية التحتية (الحلفي، ٢٠١٧).

فرفع المحتجون شعار ((اريد حقي)) الذي يبدوا اعتراضاً على اصحاب الثروات وطريقة التقسيم الزبائنية للثروة في الدولة العراقية والتي افرزتها تحالف مافيات المقاولات والتجارة مع الساسة، في حين ما عادت الدولة قادرة على الايفاء بالتزاماتها في توظيف جيوش الشباب العاطلين عن العمل، مع التسارع المتزايد في نسبة السكان، واقتصار الموارد على النفط واسعاره المتقلبة، والضعف ابين في القطاع الخاص، في ظل اقتصاد اوامري حكومي ريعي (حسن، ٢٠٢٠، صفحة ٦٥).

المبحث الثالث

التحولات الثقافية والتكنولوجية

اولاً: الثقافة

تعد الثقافة مجموع المعارف المكتسبة التي يتمكن الانسان بواسطتها من تنمية ملكاته في النقد والذوق والابداع واقرار الاحكام في الحياة، والثقافة هي الركيزة الاساسية للبنية الفوقية في المجتمع وهذه البنية هي مجموع القيم والمفاهيم والتصورات المتعلقة بالوجود والتي تنتهجها البنية التحتية في ذهن الانسان. واذا كانت البنية التحتية

للمجتمع العراقي قد جرى تدميرها بفعل الحروب والازمات ثم الاحتلال الامريكي لأرضه ولم تحاول الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ على وضع اسس تلك البنية.

لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين ابنائه، تلك الثقافة التي تطورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي وواقعه الجغرافي والتركيب الاجتماعي وطبيعية النظام السياسي والاقتصادي، فضلاً عن المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته وانتماءاته المختلفة، والثقافة تعني "جوانب الحياة الانسانية التي يكتسبها الانسان بالتعليم لا بالوراثة، ويشترك اعضاء المجتمع بعناصر الثقافة تلك، التي تتيح لهم مجالات التعاون والتواصل، وتتألف ثقافة المجتمع من جوانب مضمرة غير عيانية مثل : المعتقدات والاراء، والقيم التي تشكل المضمون الجوهري للثقافة، ومن جوانب عيانية ملموسة مثل: الاشياء والرموز، او الثقافة التي تجسد هذا المضمون". والثقافة السياسية ما هي الا جزء من الثقافة العامة في المجتمع الا ان ما يميزها عن غيرها من الثقافات الاخرى هي ارتباطها بظاهرة عامة وشاملة موجودة في جميع مستويات البنية الاجتماعية، وهي السلطة، عليه فأن الثقافة السياسية هي " ارث معارف ومعتقدات وقيم تعطي معنى التجربة الروتينية التي يكونها الافراد عن علاقتهم بالسلطة التي تحكمهم، وبالمجموعات التي تستخدم لمرجع تعريفي لهم" (ابراهيم، ٢٠٠٦، الصفحات ٥٦٨-٥٦٩). فالديمقراطية هي ليست المشاركة في الانتخابات بل هي ثقافة تحتاج الى وقت طويل حتى تستقر مفاهيمها لدى الرأي العام، كما انها احد اهم العناصر الاساسية التي تميز مراحل التنمية وذلك بانتقال النظم السياسية من مرحلة تقليدية الى مرحلة حديثة، يحدث فيها انتقال نحو نمط ثقافي يتسم بالرشد والعقلانية وينعكس على الوحدات المشكلة للنسق الاجتماعي بانتشار قيم ديمقراطية على مستوى الفرد والنظام (سمير، ٢٠١٦، صفحة ٥٠).

- **الثقافة السياسية للمجتمع العراقي** : الثقافة السياسية الموروثة تركن الى الخضوع؛ نتيجة سياسات الانظمة السابقة(فضلا عن البنى التقليدية كالقبيلة وما تفرضه من قيم الولاء والطاعة) وبما انه الثقافة السياسية هي عباراة عن تراكمات ومعرفة سياسية فأن تلك السياسات الخاطئة ولدت ثقافة الخضوع وعدم اهتمام المواطن العراقي بما يجري او سيجري لكن بعد عام ٢٠٠٣ وكان التغيير نحو بناء ثقافة المساهمة والمشاركة في الشأن السياسي وبقية القطاعات المهمة التي تمسه مباشرة كالقطاع الاقتصادي والتعليمي والصحي ... الخ

- **طبيعة المجتمع العراقي:** لا زال المجتمع العراقي يقوم على الانتماءات الضيقة؛ بمعنى ان المرجعيات الاجتماعية (القبلية والمذهبية –الطائفية و الاثنية) تفعل فعلها المؤثر و(كما يرى الدكتور صادق الاسود في كتابه الرأي العام: ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية)، اذ تؤدي وظائف سياسية واقتصادية وثقافية... الخ، من جهة علاقة الفرد بالدولة والدولة بالفرد، وان ذلك يجعل تلك التشكيلات ذات تأثير مباشر على اتجاه الفرد ورايه، اضف الى ذلك تعدد الطوائف والاديان والمذاهب والقوميات مما يجعل من الصعوبة بمكان عملية تكوين رأي عام موح (عجيل، ٢٠١٦، صفحة ١٣١). فما ورث العراق منذ تأسيسه كدولة في العصر الحديث، حالة من التخلف في مختلف المجالات بما فيها المجال الثقافي والسياسي، اذ سادت قيم المعتقدات وافكار اسهمت في تكريس حالة التخلف، ويعود ذلك لاسباب لعل اهمها خضوع العراق لاحتلالات وهيمنة اجنبية وحكومات دكتاتورية فضلاً عن طبيعة المجتمع العراقي الذي اتصفت غالبيته بالقيم العصبية والقبلية والاحكام الى اعراف العشائرية، لذلك كانت ولاءات الافراد ولاءات للعشيرة والقبيلة والدين والمذهب، ولم تكن في اغلبها للوطن والدولة، وان شيوع هذه القيم انتج ثقافة اللاوعي بالدولة وترسيخ هذا اللاوعي يرفض الدولة في (ادراكات

وشعور وقيم وعواطف) الافراد عند غالبية المجتمع العراقي، لطول عهد الاستبداد، واستمرات هذه الذهنية واثارها بقدر ما الى الحاضر، لذلك نجد وبشكل عام ان الفرد ان الفرد العراقي يعطي ولاءه وانتمائه للعشيرة والقبيلة قبل الوطن، ومثل هذا التهديد الخطير يضعف الرأي العام العراقي (حافظ ع.، ٢٠١٥، صفحة ٢٠٢).

بالنهاية عبر الرأي العام العراقي عن تحول اجتماعي– ثقافي عميق في العراق بعد ٢٠١٩/١٠/٢٥، وعن عملية اكتشاف لذات جمعية تتحدى الهيمنة الثقافية للقوى السياسية الاجتماعية الحاكمة، لتصنع وعياً سياسياً – ثقافياً مختلفاً يمكنه ان يتأطر في فهم جديد للسياسة وللدولة ولعلاقتها بالمجتمع، وبهذا المعنى فان الاحتجاجات، وبغض النظر عن مالاتها السياسية، نجحت بأنتاج (ممكنات جديدة) لمواجهة انغلاق الافق الذي انتجته المنظومة السياسية المهيمنة (حسن، ٢٠٢٠، صفحة ٣٣). ما حدث هو نهاية مؤكدة لحقبة وعي سياسي زائف وثقافة سياسية خضوعيه، مثلما هي بداية التفكير الجمعي الجدي لدى فئات واسعة من العراقيين بأنهم لن يستطيعوا ان يعيشوا بالطريقة السابقة ابداً، وان التغيير لم يعد وهماً او مطلباً مستحيلاً بل هاجساً نفسياً عميقاً يقترب من كونه حقيقة مؤجلة ليس الا، قد يقصر او يطول الزمن المطلوب لانجازه (حسن، ٢٠٢٠، صفحة ٤٥).

التعليم:

"اظن انني لم اقم بالمعجزة في سنغافورة، انا فقط قمت بواجبي نحو وطني فخصصت موارد الدولة للتعليم، وغيرت مكانة المعلمين من الطبقات الدنيا في المجتمع الى المكان اللائق بهم، وهم من صنعوا المعجزة التي يعيشها المواطنين الان، واي مسؤول يحب بلده ويهتم بشعبه كا سيفعل مثل فعلي"

إن الحق في التعليم هو بحد ذاته حق من حقوق الانسان، وهو في نفس الوقت وسيلة لا غنى عنها لاعمال حقوق الانسان الاخرى، والتعليم بوصفه تمكينياً هو الاداة الرئيسية التي يمكن الكبار والاطفال المهمشين اقتصادياً واجتماعياً ان ينهضوا بأنفسهم من الفقر وان يحصلوا على وسيلة المشاركة، مشاركة كاملة في مجتمعاتهم (والثقافية، ١٩٩٩).

وتبرز أهمية التعليم في أنه يساعد على التهيئة الفكرية للشعب ورفع قدرته على الحوار والمناقشة في إطار إدراكه لحقوقه وواجباته، وتجعله حريصا على أدائها وممارستها كما يقوم التعليم ببث ثقافة المجتمع التي يحرص على نقلها للطلاب ، ولقد أوضحت العديد من الدراسات التي أجريت على مستوى العالمين العربي والغربي؛ أن الاهتمام بالقضايا العامة وأوجه المشاركة السياسية وبلورة رأى عام واضح ومحدد؛ يظهر لدى المستويات التعليمية الأكثر ارتفاعا عن المستويات التعليمية الأقل ، ولكن ليس معنى ذلك أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للأفراد ارتفع معه الوعي الاجتماعي والسياسي، ولكن المقصود أن التعليم يساعد على بلورة الوعي السياسي والاجتماعي.

لذلك تكمن أهمية التعليم وخطورته في تشكيل العقول في مرحلتي الطفولة والبلوغ؛ حيث تؤثر الاتجاهات السائدة في التعليم تأثيرا كبيرا على تكوين الرأي العام داخل الدولة؛ خصوصا إذا قامت هذه الاتجاهات على أساس روح التفرقة العنصرية أو الدينية أو الطبقية وإذكاء روح التعصب، ذلك أن الفرد لا يستطيع في المرحلة الأولى من حياته أن يستخدم عقله للتمييز بين الحق والباطل، فيكبر الفرد ومعه بعض أنماط السلوك ومن الأفكار التي بلغت في نفسه مبلغ العقيدة. وإذا كان للتعليم كل هذه الخطورة في تشكيل العقول–وبالتالي في توجيه الرأي العام –فإن العديد من الشعوب المتحضرة تهتم

بترسيخ القيم الدينية والأخلاقية في عقول النشء وتعمل على محاربة النعرات المتخلفة والتعصب الأعمى.

ان المفتاح الدائم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وتعزيز فرص المواطنين في الحياة الحرة الكريمة، وتحسين نوعية الحياة وفاه المجتمع مرهون بتنمية رأس المال البشري وتمكين المواطنين من التعليم ذي الجودة المرتفعة، معرفةً وتربيةً على اخلاق العامة وفنون التعامل مع الاخر المختلف. اذ تذهب دساتير معظم البلدان، بما فيهم دستور العراق عن عزمها على ضمان تكافؤ الفرص في التعليم للجميع، بصرف النظر عن النوع الاجتماعي او اللون او اية هوية فرعية اخرى (الفيصل، ٢٠١٩، صفحة ٥٨). فالتعليم قبل هذا وذاك يوسع نطاق الحرية من طريق الكثير فتد المزيد من القنوات، من خلال رفع الطموحات وزيادة القدرات في الوصول اليها، هذا الفوائد المادية وغير المادية تخدم المجتمع على مستوى الفرد والاسرة والمجتمعات على حذ سواء (الفيصل، ٢٠١٩، صفحة ٦٠).

وعد الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ التعليم عاملاً اساساً لتقدم المجتمع، اذ حرص على تضمينه العديد من الفقرات التي تناولت حق التعليم الذي تكفله الدولة للجميع، فضلاً عن مجانيته في جميع المراحل والزاميته في المرحلة الابتدائية، وتشجيع البحث العلمي والابداع وضمان تعليم الافراد من ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يشكل التعليم اساساً قوياً لقطاع التربية والتعليم يمكن الاستناد اليه لتطويره وتوسيعه بالنحو المطلوب. ان ما ورد بالدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ (المادة٣٨) فضلاً عن المواثيق الدولية، يشكل الركيزة الاساس في مكافحة التميز في مجال التعليم في العراق بوصفه حقاً ينبقي توفره وحمايته.

وقد ورد في الدستور عدداً من المواد خاصة بالحقوق المدنية والسياسية هي:

- المادة ١٦ تنص على (تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك).
- المادة ٢٩ رابعاً تنص على (تمنع كل اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمدرسة)
- المادة ٣٤ تنص على: ثانياً/ التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف المراحل، ثالثاً/ تشجيع الدولة البحث العلمي للاغراض السلمية بما يخدم الانسانية، وترعى التفوق والابداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ.

على الرغم من ما نص عليه الدستور لكن بقى التعليم يعاني في العراق من نقص حاد بالبنى التحتية والابنية المدرسية، وذلك لاسباب كثيرة، منها الزيادة الحاصلة في النمو السكاني وازدياد عدد الطلاب ، وتأثيرات الحروب عبر عقود من الزمن، والتي الحقت دماراً وخراباً كبيراً في الابنية المدرسية، فضلاً عن الفساد المالي والاداري نتيجة السياسات الخاطئة للدولة (ياسين، ٢٠١١، صفحة ٥٧).

واليوم لم يمتلك التعليم في العراق مستلزمات الصرح العلمي الاصيل واسسه المعرفية، فهو في اغلب مراحله وتجلياته المفصلية بناء قلق، سهل الاختراق لخضوعه لتأثيرات الثقافات الفرعية (القانون الموازي) وثقافة المحاصصة واختلالاتها المدمرة، الى جانب الفساد المالي والاداري، وضغوط الازمة المالية، اضعف جميعها الاداء المؤسسي، وشاركت في تعثر المسار التنموي وجعلها مؤسسة لا يمكنها تنشئة متعلمين مبتكرين مبدعين (ياسين، ٢٠١١، صفحة ٥٩). فكلما كان المواطن على مستوى عالي من الوعي والادراك، كلما كانت فرصة اهتمامه وتأثيره في العملية السياسية اكبر، لذا فأن مساهمة الفرد في الحياة السياسية يعتمد على مستوى ثقافة وادراك والدراية، ويعد التعليم

عامل اساسي وقاعدة لازمة لتنمية هذا الادراك والوعي، فغياب الوعي السياسي يؤدي الى وجود نوع من الفراغ السياسي وانخفاض مستوى المعرفة السياسية وعدم الاكتراث بما يجري على ارض الوطن وانحسار الفكر وعدم ادراك قضايا الوطن الادراك الصحيح، وعليه يمكن للتعليم من ان يقوم بدور اساسي رائد في تنمية وعي الفرد بمختلف جوانبه وبخاصة الوعي السياسي (عساف، ٢٠١٦، صفحة ٧٥). وللأسف فقد امتد الانقسام الى الشارع العراقي ليجعل التعليم ساحة معركة، فجوهر الرأي العام في التعليم هو الوعي والادراك السياسي للافراد، واذا كان الراي العام لا يغيب بغياب التعليم لكنه يتأثر كثيراً بدون شك.

ثانياً: التحولات التقنية

اصبحت تقنيات الاتصال ونقل المعلومات رافداً اساسياً وركناً مهماً في منظومة بناء الانسان الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، في ضل التحولات والتطورات المعرفية في هذا العصر فمن المعلوم ان العصور تطورت من خلال طفرات الاولى منها الزراعية، ثم الصناعية، والان المعلوماتية، او ما تتصف بعصر المجتمع ما بعد الصناعي، حيث شهدت المجتمعات الانسانية خلال العقد الاخير من القرن الماضي، تطورات متسارعة ومتلاحقة لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، مما ساهمت في تسهيل امكانية التواصل الانساني والحضاري، ولعل اهمها يتمثل في شبكة المعلومات العالمية " الانترنت" والتي تعد ابرز الانجازات البشرية في عصر المعلوماتية (جاسم ن.، ٢٠١٨، صفحة ١٠٥).

وقد وفرت هذه الشبكات للمستخدمين بيئة تفاعلية افتراضية واحتلت مساحة واضحة من وقت وفكر واهتمام ووجدان عقول الشباب خاصة ومختلف الفئات العمرية عامة،

دونما اعتبار للفوارق الجغرافية والدينية والعرقية والجنسية والسياسية والاقتصادية، حيث اصبح بمقدور الفرد لا ان يتبادل فقط بل ويشارك ويشكل بيئة وبنية كل الاخرين بنفسه، وهو ما يعد اقصى حالات المشاركة الاتصالية والاجتماعية ليمتزج الاتصال الذاتي والشخصي والجمعي والجماهيري في بيئة واحدة، والتي اعادت تشكيل الحياة الاجتماعية الاتصالية للفرد.

ولقد شكل هذه المواقع تطوراً كبيراً ليس فقط في تاريخ الاعلام وانما في حياة الافراد على المستوى الشخصي والاجتماعي بعد ان تلاشت الحدود والفوارق، فمنذ بضع سنوات كان الاعلام مخصص للنخبة والاعلاميين ليقولوا ما يريدون للجمهور والذي كان بوسعه المشاركة عبر الهاتف او الحضور للاستديو لمن يستطيع فهم الاعلام البديل ليفتح ابوابه للجميع ليكتبوا او يراسلوا ما يريدوه في ديمقراطية اعلامية وبيئة اتصالية مفتوحة (رفعت، ٢٠١٧، الصفحات ١١-١٢).

اذ اصبحت لشبكات التواصل الاجتماعي دور مهم في تشكيل الرأي العام، وساعد ذلك تطوير وزيادة التواصل بين الارتباط العالمي بتكنولوجيا المعلومات واصبح اغلب الافراد يستخدمن الانترنيت والهاتف المحمول، وبما انعكس في ظهور فاعلين كثيرين في تشكيل الراي العام وذلك بفقدان سيطرة الدولة على وسائل التواصل الاجتماعية والحد من قدرتها على توجيه اجوبة المستخدمين لهذه الوسائل، وبروز دور الافراد والجماعات الذين يمكنهم من استخدام شبكات التواصل لنقل وانتاج المعلومات ونشرها بين مجموعة كبيرة من الناس وهنا نجد اهمية التطور في مدى التأثير بالرأي العام بشكل كبير (رفعت، ٢٠١٧، صفحة ١٠).

فاصبح لتكنلوجيا الاعلام والمعلومات دور كبير ومهم في احداث التغييرات الفكرية والايدلوجية عبر تناقل وتصدير المعلومات، المتمثلة بالاخبار والافكار والثقافات المختلفة الايجابية منها والسلبية، كما ساعدت التقنيات التكنولوجية الحديثة والمتنوعة في تحقيق رغبات الشعوب في هذا التواصل والاعداد للثورات والانتفاضات الشعبية، مختصرة بذلك الفترات الزمنية التي كانت تستغرق في الاعداد والتحضير لاي ثورة سابقة قبل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي كانت وقتاً وامكانيات بشرية ومادية للاجتماعات واعداد المنشورات وتجهيز المشاركين في الثورة، الذي كان يستلزم فترات زمنية طويلة في ظل ملاحقات امنية وقضائية متنوعة من قبل النظم الحاكمة. (الرزاق، ٢٠١٣، الصفحات ٤٩-٥٠).

اذ ادت مواقع التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً في تحريك التظاهرات داخل الشارع العراقي، عن طريق ما اطلقه عدد كبير من النشطاء لخلق مساحات للتعبير عن آرائهم السياسية التي لا يجدون مساحات في الاعلام الرسمي بمختلف اشكاله، واصبحت مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة؛ بدءاً من المدونات والمنتديات حتى مواقع التواصل الاجتماعي، اشبه بمنتديات شبه واقعية يستطيع الناس من خلالها مناقشة الافكار والاراء حول مختلف الموضوعات الاجتماعية في ظل غياب السياسة، وقمع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، وقفل قنوات التعبير التقليدية. ولاريب ان الحكومة العراقية لم تضع في الحسبان ان الانترنيت وخدماته ستخلق جيلاً من المدونين والنشطاء ينتقدونها ويقفون ضد عمليات الفساد المختلفة التي تحدث، حيث كانت هذه المواقع اشبه بثورات افتراضية مهدت لثورات حقيقية، قبل ان تدرك هذه الانظمة اهمية التعامل باستراتيجية مضادة لهذا الطوفان الذي انفتح عليها. فمع تصاعد السخط العام من الحكومات المتعاقبة على حكم العراق بدء ارتفاع الاصوات المطالبة بالتغيير والاصلاح، وقد كان

للمدونين فيه دور بارز، وشاركوا بقوة في الدفع نحو المطالبة بالتغيير وزيادة الوعي السياسي، فالدور الذي قامت به مواقع التواصل الاجتماعي اصبح متضخماً وتجاوز دور الاحزاب والنخب السياسية التي فرضت حضورها الرمزي غير الكفي لسنوات عديدة، ليأتي جيل صغير تتحول مساهمته من خلال الصفحات الشخصية، والمدونات، ومواقع التواصل الاجتماعي، الى ما يشبه احزاباً صغيرة لها قدرة كبيرة على الحشد والتعبئة في التظاهرات، فقد اسهم هذا النمط الجديد من الاعلام في ظهور الصحفي المواطن المشارك الفعال في العملية الاعلامية بوجوده الاني واللحظي في الحدث، ومن ثم مشاركته مع المواطنين الاخرين (والابحاث، ٢٠١٨، صفحة ٢٠).

لذى نرى أن دور شبكات التواصل الاجتماعي في تحشيد ونزول المتظاهرين الى ساحات التظاهر , ونقل الاحداث داخلياً وخارجياً , عد من أحد مصادر المهمة في تشكيل الرأي العام العراقي , والتي عدت وسيلة ضغط كبيرة على الحكومة وخصوصاً رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي مما جعله يقدم استقالته بعد تصاعد الاحداث في اغلب المحافظات العراقية، ولا زالت هذه الشبكات تعمل على إيصال مطالب المتظاهرين لحين تحقيق أهدافهم ومطالبهم التي يريدونها.

وعند تعاظم دور هذه الشبكات اتجهت الحكومة العراقية الى حجب هذه الشبكات ، وبعدها لجأت الحكومة الى القطع التام للإنترنت في أكثر المحافظات لأضعاف دور هذه الشبكات لما مثلته من قوة للمتظاهرين في نقل الاحداث ، وأعلن المرصد الدولي لمراقبة الإنترنت (NetBlocks.org) عن قيام الحكومة العراقية بالتلاعب في خدمة الانترنت، وفي هذه المرحلة قامت بعض صفحات شبكات التواصل الاجتماعي (المحلية والدولية) بالتنديد بالقطع التام للإنترنت ، وبينت أن قطعه يمثل انتهاكا لحقوق الانسان، كما علق الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) على قطع خدمة الإنترنت

بقوله (قطعوا خدمة الإنترنت في العراق حتى لا تظهر صور القتل) وأعلنت المبعوثة الاممية (بلاسخارت) في إفادتها أمام مجلس الأمن (أن قطع الإنترنت في العراق يعني أن الحكومة تخفي شيئا)، مما جعل الحكومة العراقية تعيد النظر بقطع الانترنت واعادته الى ما كان عليه و رفع الحجب التام عنه، مما جعلها تتقبل تأثير وقوة ما ينشر على هذه الصفحات.

الخاتمة:

يعد الرأي العام مؤثراً في صناعة القرار السياسي في الانظمة الديمقراطية ، اذ يمكن القول بالامكان من ممارسة الرأي العام للسلطة السياسية بشكل غير مباشر ، وبقول اخر يمكن ممارسة السلطة بواسطة القوى الاجتماعية ولو بشكل نسبي وبهذا يكون معياراً لتقدم النظام السياسي الحاكم للدولة ، وبقدر تعلق الامر بالعراق اتجه الرأي العام العراقي الى اثبات دوره بعد العام ٢٠٠٣ في الحياة السياسية كبلورة الافكار عن طريق الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني فضلاً عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية ، فالتحول الديمقراطي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ شهد ممارسة حقيقية للديمقراطية بالرغم مما شاب هذه العملية من السلبيات والعقبات ولعل اولها عدم وجود الوعي السياسي لعقود طويلة والذي دفع نحو ضعف دور الرأي العام في التأثير بالقرار السياسي والذي استمر حتى ٢٠١٩/١٠/٢٥ ، اما بعد هذا التاريخ فقد بدأت ولادة جديدة للرأي العام العراقي على الرغم من الكثير من المستلزمات الواجب توافرها الا انه بداية جديدة في الطريق الصحيح. لذا نوصي بضرورة تفعيل وتطوير المؤسسات المختصة في التثقيف السياسي والذي يؤدي الى تنمية وعي المواطن بدوره المشارك في العملية السياسية ، فضلاً عن تعزيز قيم المواطنة والولاء للوطن وتحسين الاوضاع الاقتصادية.